تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية
The development of business cycles theories

أشواق بن قدور[1،*]

[1]المركز الجامعي تمنراست (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2018/01/21 ؛**تاريخ المراجعة :**2018/03/10 ؛**تاريخ القبول:**2018/05/05

ملخص:

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في تقديم مفهوم للدورات الاقتصادية باعتبارها تتضمن في أحد مراحلها الأزمة الاقتصادية، والمقارنة بين مختلف المدارس الاقتصادية في تفسير الدورات والوقوف عند سياسة كل مدرسة في الحد منها.

وقد اسفرت نتائج الدراسة على أن الدورات الاقتصادية ظاهرة صحية ملازمة للاقتصاد الرأسمالي، لكن الاختلاف يبقى قائما بين المفكرين الاقتصاديين في تفسيرها، فهناك من يرجعها للظروف المناخية؛ والبعض ينسبها إلى النقص في الاستهلاك، والبعض الآخر إلى الابتكارات التكنولوجية، كما ينقسم أصحاب المدرسة الحديثة بين فرضية الإفراط في الاستثمار، وفرضية التقلبات النقدية.

الكلمات المفتاح: الدورة الاقتصادية؛ مراحل الدورة الاقتصادية؛ أنواع الدورات الاقتصادية؛ المدارس الاقتصادية؛ أسباب التقلبات الاقتصادية.

تصنيف JEL:E32؛E44

Abstract:

The main objective of this study is to give the concept of business cycles, which contain in one her, stages the economic crisis, and a comparison between the various interpretation of business cycles in deferent economic schools and stand upon the policy of each school to limit them.

One of the most important results of this study is business cycles is a healthy phenomenon in the capitalist economy. However, there are any differences between the economic thinkers in interpretation, there is resort them to climatic conditions; some ascribes refer to the decrease in consumption, others to technological innovations, and the owners of modern school is divided between the assumption of excessive investment, monetary fluctuations approach.

Keywords : Business cycle, Business cycle stages, Business cycle types, economic schools, economic fluctuations causes.

JEL Classification Codes :E32 ;E44.

* Corresponding author, e-mail:achouakbenkaddour@yahoo.fr

I- تمهيد :

تشهد بلدان العالم منذ قيام الثورة الصناعية دورات اقتصادية صحبتها اضطرابات عديدة، والتي اختلفت من حيث المدة، الحدة، العمق والآثار على بعض أوجه النشاط الاقتصادي. الأمر الذي أثار اختلافا في وجهات النظر لدى العديد من الباحثين بشأن تفسير اسباب هذه الدورات وكيفية معالجتها. وبما ان تحليل الازمات يتطلب تحليل الدورات الاقتصادية على اعتبار أن الأزمة هي وقت من الدورة. لذا فانه من اللازم دراسة نظريات الدورات الاقتصادية وأنواعها وابراز تفاعلها عبر الزمن قصد معرفة كيفية التقليل من حدتها. ومن خلال ما سبق تتوضح ملامح إشكالية الدراسة والتي تكمن في السؤال التالي:

ما هو مفهوم الدورات الاقتصادية؟ وكيف يمكن تفسيرها في إطار النظرية الاقتصادية؟

وتستمد الدراسة أهميتها من محاولة إيجاد تفسير للدورات الاقتصادية من خلال النظريات الاقتصادية التي تمكن من معرفة مسبباتها ومن ثم بناء سياسات اقتصادية مناسبة لتفادي آثارها السلبية التي تزيد من حدتها وطول مدتها.

على ضوء ذلك جاءت هذه الدراسة لتوضيح الإطار النظري للدورات الاقتصادية وتوضيح جوانب تفسيرها من وجهة نظريات اقتصادية مختلفة. ولتحقيق هذا الغرض تم تقسيم البحث الى:

- الإطار النظري للدورات الاقتصادية؛
- مفهوم الأزمة الاقتصادية وأنواعها؛
- النظريات المفسرة للتقلبات الاقتصادية.

II- الإطار النظري للدورات الاقتصادية:

يكشف تتبع التاريخ الاقتصادي وخاصة الاقتصاد المعاصر، عن عدم استقرار وتيرة النشاط الاقتصادي للدول. اذ كان ينتقل من الازدهار الى الانكماش ويصاب بالشلل شبه التام وهذا ما يطلق عليه مصطلح الدورة الاقتصادية.

غير ان هذا التعاقب في الظواهر الاقتصادية سالفة الذكر يميز الذي بات الاقتصاد المعاصر عرضة لها، الامر الذي دفع الباحثين الى البحث عن تفسيرات نظرية لها.

1.II- المضمون الاقتصادي للدورات الاقتصادية :

أ-تعريف الدورات الاقتصادية

ان مصطلح الدورة الاقتصادية (أو دورة الأعمال أو الدورات التجارية) يعني التكرار المنتظم لحدث ما او ظاهرة معينة، ويكون التكرار المنتظم على مستويين: الزمن والحدة. حيث ان التكرار المنتظم للزمن يقودنا الى التكرار على فترات (الفترية) بينما التكرار المنتظم للحدة يقودنا الى الانتظام المكاني اي انتظام شدة الحركة لظاهرة معينة.

حيث يمكن لأي حدث ان يكون منتظما على فترات ويتكرر في مجال زمني منتظم، بمعنى تكون الحركات متناوبة. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 1: الوتيرة المختلفة لحركة ظاهرة اقتصادية معينة

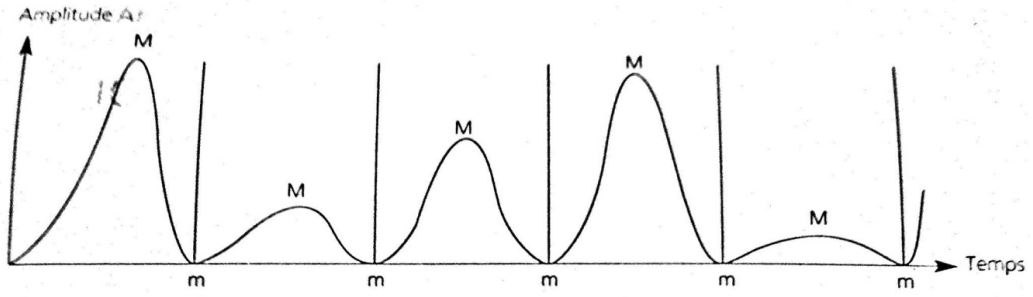

المصدر : EricBosserelle, Dynamique économique : croissance - crises – cycles,Gualino édition, Paris, 2004, PP 196-197.

ولكن في الواقع لا نجد تكرارات منتظمة كليا وبالتناوب لظاهرة اقتصادية، بل هناك تباين في سلوك كل ظاهرة. حيث اثبتت العديد من الابحاث المستندة على ملاحظات دقيقة واحصائيات واساليب نمذجة ان الدورات تتكرر بشكل متناوب يميل الى الانتظام وهو نتيجة الى طبيعة النشاط الاقتصادي.

حيث كان الاقتصاد يخرج من ضائقة مهما بلغت قوتها سليما معافى، ليسير في مستوى جديد من التطور قد يكون اعلى من سابقه. فالمراحل المتعاقبة من الدورة متداخلة فيما بينها تؤثر كل منها على الاخرى وتتأثر بها، بمعنى ان كل مرحلة تتولد من سابقتها كما تنتج المظهر الذي يأتي في اعقابها[1].

وقد وردت عدة تعريفات للدورات الاقتصادية اهمها:

التعريف الاول: هي التغيرات المتواترة في مستوى الاعمال والنشاط الاقتصادي[2].

التعريف الثاني: هي ذلك التعاقب بين القمة والقاع او انها تلك التقلبات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة[3].

التعريف الثالث: هي تلك المراحل المختلفة التي تجمع بين تقلبات الاعمال فيما بين ازمتين وتنطلق من الازمة الى الركود الى الانتعاش الى الازمة من جديد معتبرة بذلك عن طبيعة التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي[4].

التعريف الرابع: هي التقلبات الاقتصادية الشاملة التي تجتاح مجمل الناتج الوطني والدخل والتوظيف[5].

التعريف الخامس: هي التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم (الارتفاع في مستوى الأسعار) والانكماش (الانخفاض في مستوى الأسعار) والبطالة[6].

ويتضح من التعريفات السابقة ان مفهوم الدورة الاقتصادية*مرتبط بحركية شبه منتظمة لمجمل النشاط الاقتصادي من حالة التوسع الى الانكماش. وهي بصفة عامة تميز الاقتصاديات الرأسمالية حيث اتضح تأثيرها منذ بداية ظهور الاسواق المالية.

حيث ظهرت اولى التقلبات في الاسواق الهولندية في السنوات 1634-1637، إذ كان الاقتصاد الهولندي من أكثر الاقتصاديات الاوروبية تقدما وذلك بسبب حمى المضاربة على الاصول الخاضعة للتبادل. وبعد عام 1760 مر الاقتصاد البريطاني بأزمات عدة توالت عليه في السنوات: (1763، 1773، 1784، 1803، 1793، 1810، 1815، 1825، 1836، 1847، 1957، 1866، 1883، 1873، 1893). وتعد الازمة العالمية الكبرى في الثلاثينات من القرن الماضي من أصعب واطول الدورات في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي في العالم[7].

ب-مراحل الدورة الاقتصادية

تتميز الدورات الاقتصادية بجملة من الخصائص التي سبق الاشارة اليها، اهمها خاصية التناوب او التعاقب شبه المنتظم وتختلف مدتها حسب نوع الدورة. ولكن مراحلها متماثلة بالرغم من اختلاف مدتها وحدتها حيث تتكون من اربعة مراحل هي: الرواج، الركود، الكساد والانتعاش.

حيث ان هذه المراحل تتوزع على فترتين: فترة الانكماش وفترة التوسع ويوضح الشكل الموالي ذلك:

الشكل رقم 2: حدود وفترات الدورة الاقتصادية

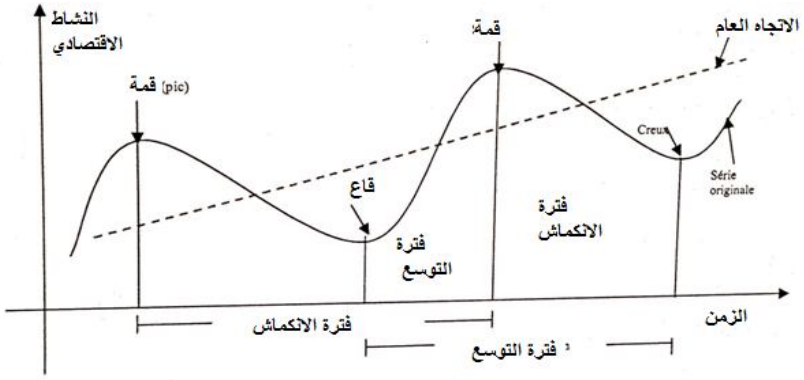

المصدر: Ramzi Knani and Ali Fredj, Globalisation and Business cycle Fluctuation, MPRA paper, N° 22755, 2010, P5.

ويوضح الشكل اعلاه ان فترة الانكماش تضم مرحلتي الركود والكساد وفترة التوسع تضم مرحلتي الانتعاش والرواج.

الشكل رقم 3: مراحل الدورة الاقتصادية

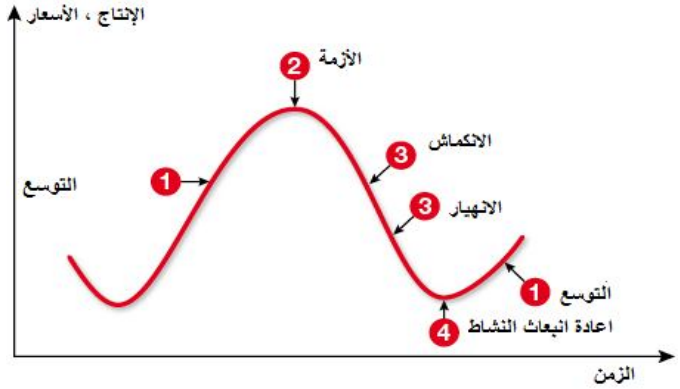

المصدر:http://www.annabac.com/content/bilan-express-20, vu le 14/09/2017

- **مرحلة الركود:** وهي حالة تحول مسار النشاط الاقتصادي عن اتجاه وسقف معين اي قمة رواجه وعودته الى التباطؤ. فاذا كان هذا التحول مفاجئ وحاد يطلق عليه الازمة ما إذا كان خفيفا فيسمى تراجع لكن المعنى في كلا الحالتين يعبر عن حالة الركود.

وخلال هذه المرحلة يشمل هذا التباطؤ مختلف قطاعات النشاط حيث نلاحظ انخفاض الانتاج، انخفاض عرض العمل وتسريح العمال ينجم عنه نقص في الدخل الذي يؤدي الى تخفيض الاستهلاك الذي يسبب انخفضا في ارباح الشركات. وبذلك يتراجع الانفاق الاستثماري، وتنهار العديد من الشركات وتشهر افلاسها، فتقل التسهيلات المصرفية التي تؤدي الى ارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي في القطاع البنكي وتضعف التسويات والايداعات المصرفية.

- **مرحلة الكساد:** تعد مرحلة الكساد نقطة التحول الثانية من فترة الانكماش الى مرحلة الانتعاش ويكون قاع الدورة الاقتصادية في هذه المرحلة. حيث تتميز هذه المرحلة بارتفاع نسب البطالة الى اعلى مستوياتها وانخفاض الطلب الاستهلاكي كثيرا عن الطاقة الانتاجية بالنسبة للمنتجين. اما الارباح التي يحققها هؤلاء المنتجون فهي متدنية جدا وقد تلحق بهم خسائر في اغلب الاحيان، وتنخفض اسعار اغلب السلع[8].
- **مرحلة الانتعاش:** تعقب هذه المرحلة حالة الكساد وتبدأ عند تغلب قوى العرض (المنتجين) التي تتمتع بمميزات مكنتها من البقاء على العوائق التي تواجه تصريف منتجاتها، فتعيد تشكيل مخزونها مما يساهم في تحريك الانتاج وتنخفض كميات المنتجات بشكل تدريجي حتى يصل التوازن بينها وبين حاجات الاستهلاك ومن ثم يرتفع الطلب تدريجيا وينبعث النشاط الاقتصادي من جديد.

ج-المؤشرات المساعدة على معرفة مرحلة الدورة الاقتصادية:

لمعرفة المرحلة التي تمر بها الدورة الاقتصادية يستند الكثير من صناع السياسات الاقتصادية على بعض المؤشرات والتي تعبر عن حالة الاقتصاد بشكل عام بغض النظر عن اختلاف مسبباتها. وهناك منيقسمها إلى مؤشرات رئيسية وأخرى ثانويةوالتي نعددها على النحو التالي[9]:

✓ **مؤشرات رئيسية:**

- التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام، والمقصود بذلك معدلات النمو الاقتصادي؛
- التغير الحاصل في معدلات البطالة والاستخدام؛
- التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار.

✓ **مؤشرات ثانوية:**

- اضطرابات مؤشرات الأسواق المالية؛
- التغيرات الكبيرة في ميزان المدفوعات ومعه الميزان التجاري؛
- التغيرات المعتبرة في أسعار صرف العملة؛
- التغير في الإنتاج القطاعي؛
- التغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي؛
- التغير في مستوى الإنفاق الاستثماري الكلي.

د- آلية الانتقال بين مراحل الدورة

ترتبط كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ارتباطاً عضوياً بالمراحل الأخرى، ويعدّ الانتقال من الأزمة والركـــود إلى الانتعـــاش فالنهوض مجددا على شكل حركة صاعدة، ترتبط بتغيرات الانتاج وهيكلته من جهة، وبردود فعل القوى الاقتصادية المختلفة من جهة ثانية.

ففي مرحلتي الأزمة والركود تنخفض أسعار السلع فيزداد الطلب عليها، وينخفض الإنتاج فيقل العرض ويتكيف مع حجم الطلـــب، وهكذا يتم امتصاص فائض السلع في السوق، ومن جهة ثانية، تنخفض أسعار عنصري رأس المال الأساسي والعمل. الامر الذي يحفـــز علـــى الاستثمار. ونتيجة لذلك يزداد الطلب على السلع وتبدأ الأسعار في الارتفاع. وتدريجيا ينعكس ذلك على انتاجية العمل التي تساهم في زيـــادة المردود فتنخفض أسعار عوامل الإنتاج، ونتيجة لذلك تنخفض التكاليف، ويميل المستثمرون إلى تكثيف نشاطهم فيتغير اتجـــاه الحركـــة باتجـــاه الصعود ويبدأ التحول من الأزمة والركود إلى الانتعاش والنهوض مجددا.

وفي مرحلة النهوض يعرف الانتاج حالة من النمو المتزايد الى ان يفيض عن حاجة السوق، فيصبح المعروض من الســـلع والخـــدمات يفوق المطلوب، وتبدأ الفجوة تدريجا في التوسع إلى ان تبلغ حدا معينا فتنخفض الأسعار، فيضعف دخل المستثمرين، في حين يزداد الطلب على عوامل الإنتاج فترتفع أسعارها في السوق، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف وتدني الطلب الفعال مما يقود إلى كساد السلع ويندفع أصـــحاب رأس المال إلى تقليص إنتاجهم من جديد فيدخل الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة من الركود والأزمة.

وعلى هذا النحو تتوالى مراحل الدورات، لكنها تتميز بعدم انتظام مدتها وتوقيتها. واساس هذا الاختلاف خصائص الدول واقتصاداتها المتباينة، لكن السمة العامة المشتركة هي خضوع الاقتصاد الرأسمالي للدورة والشائع أن مرحلة الأزمة والركود أطول مـــن مرحلـــة الانتعـــاش والنهوض.

2.1-أنواع الدورات الاقتصادية:

تتنوع الدورات الاقتصادية حسب معيار مدتها الزمنية الى ثلاثة انواع: الدورة الصغرى (Kitchen)، دورات الاستثمار الثابت (Juglar)، ودورات طويلة(Kondratieff) . ويرجع السبب الرئيس لاختلاف مدد الدورات الاقتصادية الى انها غير ناتجة عن نفس الظروف. وعلى هذا الاساس اشار Joseph Schumpeter الى ان الدورة الاقتصادية تتحدد في الفترة التي تمتد فيها بناء على الانتقال من قمة الى القمة الموالية أو من القاع الى القاع الموالي[10].

أ- الدورات الصغرى (Kitchen Cycles):

حدد Schumpeter مدتها بـــ 40 شهر ا[11] . وسميت بدورات Kitchen نسبة الى مؤسسها الامريكيJosephKitchen خلال العشرينات من القرن الماضي. حيث اعتبرKitchen ان حركة المتغيرات الاقتصادية تتكون من ثلاثة عناصر اساسية[12]: دورات صغيرة مدتها 40 شهرا، دورات طويلة تتكون من ثلاث دورات صغيرة وحركات اساسية او اتجاهات.

هذه الفرضية طرحت وتم التأكد من صحتها على بريطانيا والو.م. إ خلال الفترة 1890-1922 وكانت بياناتها شهرية لسعر الفائدة واسعار البضائع.

وقد ارجع السبب في الدورات الصغيرة الى عوامل بسيكولوجية، كما ركز على ان حصة التكنولوجيا في الاستثمار تتناسب عكسا مع حصة الانتاج.

ب- دورات الاستثمار(Juglar Cycles) :

سميت بدورات الاستثمار بدورات (Juglar) نسبة الى مؤسسها Clément Juglar ومدتها 10 سنوات، حيث افاد Juglarان جملة من المحددات الرئيسية (أسعار الفائدة، ارباح المشاريع، توقعات المستثمرين العامل التكنولوجي) تتحكم في حجم الطلب على السلع المعمرة.

وقد اكد العديد من الاقتصاديين فيما بعد ان من اهم صفقات الدورات الاقتصادية قبل الحرب العالمية الثانية وتلك التي جاءت في اواخر عقد التسعينات في الو.م.إ هي ان مدد النمو عادة تنتهي مع اخفاق الاستثمارات المتوقعة التي بنيت اساسا كفقاعة

Buble سرعان ما تنفجر مخلفة وراءها انكماشا ضمن دورة اعمال جديدة[13]. حسب Juglar فإن الدورة تتكون من أربع مراحل هي[14]:

أ- التوسع: تنتج هذه المرحلة عن ارتفاع حجم الانتاج، التضخم ونمو حجم القروض؛

ب- الازمة: وتمثل اقصى الدورة تدوم بضعة اسابيع والتي تتجلى في ازمة البورصة وعدة إفلاسات؛

ج- الكساد: يتميز بالركود وتراجع الانتاج؛

د- عودة التوسع: وتعبر عن عودة الدورة.

وبناء على دراسته لاقتصاد كل من فرنسا وانجلترا وامريكا، أكدJuglar ارتباط الدورة الاقتصادية بنمو الصناعة.

ج- الدورة الطويلة (Kondratieff Cycle):

اطلق Joseph Schumpeterاسم دورة Kondratieff على الدورة الطويلة نسبة الى مؤسسها الروسي NikolaiKondratieff الذي كتب حول دورات الاعمال طويلة الاجل التي تنتاب الاقتصاد الرأسمالي. وقد تتراوح مدتها بين 48 و60 سنة. وحاولت العديد من المدارس الاقتصادية ايجاد تفسيرات لهذه الدورة، مثل المدرسة الماركسية التي ركزت على معدلات الربح وصراع الطبقات بينما اهتمت المدرسة اللبيرالية بالابتكارات وادوار المقاولين اما النقديون فقد اعطوا اهمية لشروط خلق النقود. لكن هناك تفسير عام يعتبر ان الناتج الداخلي الخام والاسعار تشكل أحد اهم المتغيرات الرئيسية.

والشكل الموالي يوضح الاختلاف بين انواع الدورات الاقتصادية:

الشكل رقم 4: أنواع الدورات الاقتصادية

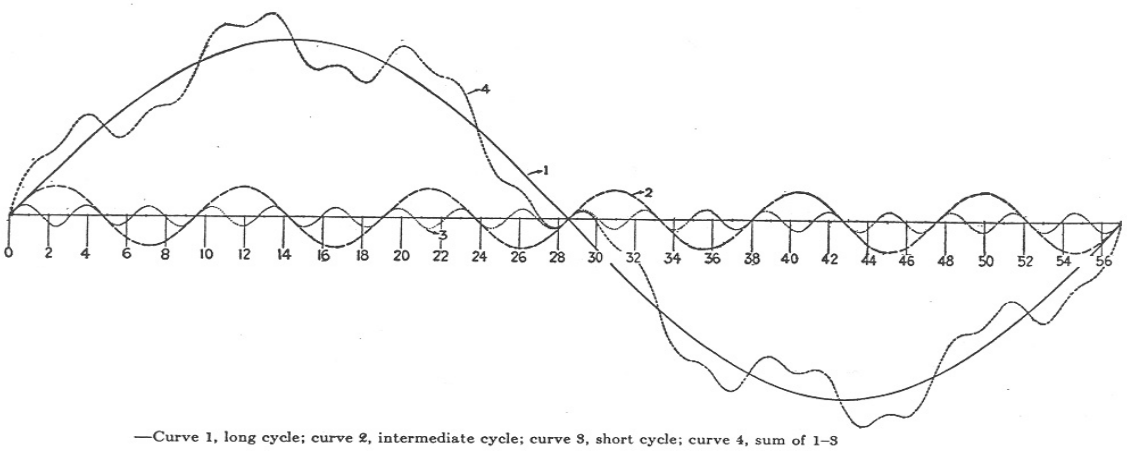

—Curve 1, long cycle; curve 2, intermediate cycle; curve 3, short cycle; curve 4, sum of 1–3

المصدر: Joseph Aloïs Schumpeter, progrès technique et évolution économique, vu le 12/09/2017 article disponible sur le site: http://education.francetv.fr/dossier/joseph-schumpeter-progres-technique-et-evolution-economique-o32356-les-cycles-4644

د- دورات أخرى:

✓ **دورة البناء:** هي دورة تتراوح مدتها بين 17 و 18 سنة وتتعلق بنشاط البناء. وقد تمت دراستها من طرف عديد من الباحثين[15]على غرار G pearson (1937) F. WarrenH.Hansen (1941)و W.Isard(1942) واهتم هذا الاخير بدراسة دورات البناء في مجال النقل.

تتعلق هذه الدورة أساسا بمدة التوسع والتجديد الطويلة لرأس المال المستثمر في البناءات حيث أن كل تغير في الطلب على السكنات يسبب ارتفاع النمو الديمغرافي ويؤدي إلى تغير في البناء.

✓ **الدورة الزراعية:** مدتها سنتان (دورة القطن في الولايات المتحدة) ، لكن أحيانا أكثر (دورة Porc بحوالي 32شهر...) . طبيعتها خاصة بكل نوع من الانتاج الفلاحي الحيواني أو النباتي. يتم تفسيرها، عموما، بواسطة الـــ"cobweb" الذي يعتمد على مواجهة دالة طلب فورية $Qd_t = D(P_t)$ مع دالة عرض متأخرة $Qd_{t+1} = D(P_t)$ من حيث آجال الانتاج. وينتج عنها تقلبات حيث تكون إما خفيفة (ممتصة) أو متفجرة. لكن الأسعار والكميات تتغير في اتجاه معاكس[16].

II- مفهوم الأزمة الاقتصادية وأنواعها

تعبر الأزمة عن نقطة التحول بين القمة والقاع، وتتباين شدتها بتباين سرعة التحولاتوالانتقالات للمتغيرات الاقتصادية الكلية (الحقيقية والمالية)، وفيما يلي نولي اهتماما بتعريف الأزمة الاقتصادية وأنواعها.

II.1. مفهوم الأزمة الاقتصادية

تعرف الأزمة الاقتصادية على انها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد أو عدة بلدان وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوزان في الانتاج والاستهلاك[17].

وتعتبر الأزمة الاقتصادية ظاهرة وهي بهذا المعنى تعرف بنتائجها ومظاهرها: انهيار البورصة، مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة أو بطالة دائمة مثلا، هذا النوع من التعريف يخمل في طياته نقصا لا يمكن تجاهله. فهو يضمن تحليل الأزمات ضبابية مصطنعة يرد الأزمة إلى أسبابها المحتملة[18].

وتمس الأزمة الاقتصادية القطاع الحقيقي بجميع فروعه (الصناعة، الزراعة، الخدمات)، العمل والأسعار والتجارة (الداخلية والخارجية)، ويمكن أن تشمل الأزمة الاقتصادية أحد القطاعات أو جلها ويمكن أن تتجاوز حدود البلد لتصبح أزمة عالمية.

II.2. أنواع الأزمات الاقتصادية

يستند العديد من الاقتصاديين في تقسيمهم للأزمات الاقتصادية الى جملة من الخصائص أهمها: ضرورة ظهورها في سياق الدورة الاقتصادية، إضافة إلى عمقها وابعاد تأثيرها الاقتصادي المحلي ومدى شموليتها لكل القطاعات الاقتصادية. وبناء على هذه الخصائص يمكن التمييز بين الأزمات الدورية والوسيطة والهيكلية*، والتي يمكن تعريفها كما يلي[19]:

أ- الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج)

ويطلق عليها البعض أيضا مصطلح "الأزمة العامة"، تصيب تكرار الإنتاج، وتشمل كل عملية تكرار للإنتاج، أو الجوانب الرئيسة فيها: الإنتاج والتداول، الاستهلاك والتراكم. وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقاً إذا ما ووزنت بغيرها من الأزمات .

ب- الأزمة الوسيطة

وهي أقل اتساعا وشمولا، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني. وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي. فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعا عالميا على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج .

ج- الأزمة الهيكلية

وتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، منها، على سبيل المثال، أزمة الطاقة، وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء، وغيرها. وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد فإنه لابد أن يكون قطاعاً مهماً، وأساسياً، كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك. فالأزمات في الفروع الصغيرة، ولو استمرت مدة طويلة، لا يمكن أن تصبح أزمات دورية، لأنها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد الأخرى وقطاعاتها .

والجدير بالذكر أن كل أنواع هذه الازمات تتفق من حيث وصفها لحالة اختلال في التوازن لكن بوتيرة مختلفة وآثار مختلفة الشمولية، وفي هذا الصدد تبدو الازمة الوسيطة جزئية، وحتى وان انتقلت خارج الدولة فإنها تبقى مشتتة منعزلة. على عكس الازمة الهيكلية الشاملة للسوق التي تفعل فعل العاصفة وتبرز كل تناقضات الدولة والاقتصاد الرأسمالي.

III.النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية

إن الاختلافات العديدة في الدورات الاقتصادية سواء من حيث تكرارها أو من حيث شدتها وما تخلفه من عواقب وخيمة خاصة على الاقتصاديات الرأسمالية، أدت بالعديد من الاقتصاديين إلى تقديم تفسيرات عديدة مبنية على أسس نظرية مفادها توضيح الأسباب الحقيقية الدافعة لحدوث هذه التقلبات والأزمات، حيث يرجعها البعض

إلى الأسباب المناخية؛ والبعض ينسبها إلى النقص في الاستهلاك، والبعض الآخر إلى الابتكارات التكنولوجية، أما حديثا فيذهب جزء آخر من الباحثين إلى المزج بين هذين التيارين. ومن خلال هذا الجزء يتم التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للتقلبات الاقتصادية.

III.1. النظريات الداخلية

تنطلق النظريات الداخلية من البحث عن آليات داخل النظام الاقتصادي التي تتطور وفقها الدورات الاقتصادية بشكل تلقائي. حيث ان كل توسع يثير ركودا او رد فعل لاحق، وان كل رد فعل يثير بدوره الانطلاق والتوسع خلال سلسلة من المراحل شبه المنتظمة والتي تتجدد بشكل غير متناه في سلسلة بلا نهاية[20]. وهناك العديد من النظريات التي تدخل ضمن هذا الإطار منها:

أ-النظريات النقدية

وهي تلح على السلوكات الخاصة باستعمال النقود و امتلاك السيولة و كذلك آليات القرض. وتعتقد هذه النظريات بأن سبب الدورات الاقتصادية ناتج عن التوسع والانكماش في المعروض النقدي الائتماني[21]. ومن هذه النظريات نجد:

- ✓ **النظرية النقدية الكلاسيكية:** يقصد بالنظرية النقديةالكلاسيكية تلك النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في المدرسةالكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم نظرية كمية النقود.

حيث أن جوهر النظرية هو تفسير التغير في كمية النقود وانعكاسذلك على المستوى العام للأسعار خاصة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى عامة[22].

- ✓ **نظرية الأرصدة النقدية:** ظهرت واهتمت هذه النظرية بتفسير اثر النقود على الدورات الاقتصادية التي كانتامتداد للتحليل الكلاسيكي، اذ أكدت هذه النظرية أنالتقلبات في المستوى العام للأسعار يعود إلى تغير عرض النقود والطلب عليها.

لقد قدم الكلاسيك الجدد وهم " مارشال وروبنسون وبيجو " طلبا جديدا على النقود كمخزن للقيمة أي أداة للوفاء بالمدفوعاتالآجلة.

حيث يرغب الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة أرصدة نقدية حاضرة. وان مستوى الأسعار يكون مستقرا إذا تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة. واعتبار النقود مخزنا للقيمة.

ب-النظرياتالبسيكولوجية

وهي تبين التناوب الذي لا مفر منه لموجات التفاؤل والتشاؤم والتي هي في نفس الوقت معدية ومفرطة (بطبيعتها).

ج-نظريات نقص الاستهلاك

نجد صيغتها الأولى في النظرية الماركسية. فعدم تساوي المداخيل يسد التوسع بالإفراط في الادخار من طرف الأفراد الميسورين ، و بالاستهلاك غير الكافي من طرف الأوساط الشعبية . ومن أهم هذه النظريات النظرية الماركسية، ونظرية كينز.

- ✓ **نظرية كينزKeynes:** من اهم النظريات التي اهتمت بدراسة الازمات وتفسيرها هي النظرية الكينزية، التي خالفت منطق النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن بناء على جملة من الآليات، منها زيادة الانفاق الحكومي لتعويض النقص الكبير في انفاق القطاع الخاص، الأمر الذي يرفع من القدرة الشرائية وخلق الطلب وهذا ما أسماه Keynes بالطلب الفعال.

وحسب Keynesفإن ذلك يدفع إلى تنشيط الانتاج وانخفاض معدلات البطالة إلى مستويات دنيا. وفي حالة التضخم يمكن للحكومات التخلص منه قبل وقوعه، في الحالات التي تتميز بنشاط اقتصادي يفوق حجم الطاقات الانتاجية المتاحة. وذلك من خلال استخدام الإيرادات الضريبة لتسديد ما ترتب عليها من ديون أنفقتها في تمويل المشاريع الاستثمارية التي واجهتها حالة الركود[23].

وقد ظهرت النظرية النقدية الكنزية كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929، التي أثبتت عدم حياد النقودفي النشاط الاقتصادي كما هو الحال في النظرية الكلاسيكية، حيث يمكن لتغيرات عرض النقود (وفق ما تصدره البنوك المركزية من عملة، وما تخلقه المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية من ائتمان، وعبر التغيرات في أسعار الفائدة) أن تؤثرفي تغيرات الجانب الحقيقي كالاستثمار والتشغيل والناتج الكلي ومن خلال مضاعفالاستثمار، فعندما يكون الاقتصاد في مرحلة الانتعاش (القمة) تكون الكفاية الحديةلراس المالمرتفعة، ولكن بمجرد الإحساس أن العوائد المتوقعة ستكون منخفضة ستتجهإلى الانخفاض الحاد والسريع حتى مرحلة الركود والكساد (القاع)[24].

حيث احتفظ Keynes بنظرية النقود التقليدية واعتبر الطلب على النقود بغرض المعاملات وهو جزء من الطلب الكلي على النقود في نظريته العامة ، وذكر Keynesأن الطلب على النقود له ثلاث دوافع : المعاملات ، والاحتياط ، والمضاربة ، ويمثل كل من دافعي المعاملات والاحتياط وظيفة الوسيط في التبادل ودافع الأمان كمستودع مؤقت للقوة الشرائية عند Fisher ومدرسة كمبيردج، وبذلك عالج Keynes الطلب على النقود من خلال الدوافع المسببة لهذا الطلب في نموذج تضمن نظاما ماليا بسيطا ضم:

- النقود كأصل يمثل قيمة السيولة أو السيولة ذاتها، ويحقق عائدا ضمنيا هو الشعور بالأمان والثقة في تنفيذ المعاملات والوفاء بالديون ومواجهة المتطلبات غير المتوقعة والطارئة للسيولة النقدية، ولا يدر عائدا نقديا.
- السندات كأصل مالي طويل الأجل منخفض السيولة ويحقق عائد فائدة نقدي.

واستطاع Keynes أن يدخل فكرة جديدة تقول: إن النقود كما تطلب من اجل المبادلات والاحتياط فأنها قد تطلب لذاتها وسمى هذا النوع من الطلب على النقود (دافع المضاربة) أو (تفضيل السيولة) وبناء على ذلك قال بان المستوى العام للأسعار (التضخم) يرتبط بعاملي العرض الكلي والطلب الكلي وقال بان التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد وقال بان كمية النقود لا تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب بل يتحدد الطلب بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق.

ولذلك يرى بان التقلبات في مستوى الأسعار تأتي نتيجة لتقلبات مستوى الدخل ومعدلات الإنفاق وعليه فإن زيادة كمية النقود هي سبب ارتفاع مستوى الأسعار بل إنها تؤثر في حجم الإنتاج وخاصة أن الاقتصاد يعمل في مرحلة التشغيل الجزئي.

ويمكن تلخيص أثر النظرية النقدية الكيترية على التوازن الاقتصادي بالنقاط التالية[25]:

- يمكن للتوازن الاقتصادي أن يتحقق دون مستوى التشغيل الكامل واعتبر كيتر أن هذه هي الحالة الطبيعية والاعتيادية في الاقتصاد.
- إن التغيرات في الطلب الكلي لها أهمية كبرى في النظرية الكيترية حيث انه من الممكن أن ينخفض الطلب الكلي مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج والتشغيل كما أن الاقتصاد يمكن أن يكون دون مستوى التشغيل الكامل ويزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل أما إذا زاد الطلب الكلي زيادة كبيرة تفضي بالاقتصاد إلى بلوغ مرحلة التوظيف الكامل واستمرت زيادة الطلب بعد هذه المرحلة فستكون النتيجة ارتفاع الأسعار وظهور الفجوة التضخمية

وقد وسع الاقتصاديانBaumol و Tobin نظرية كيتر، موضحين أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والطوارئ حساس أيضا للتغيرات في معدل الفائدة وأن هناك علاقة عكسية بينهم ، فكلما كان معدل الفائدة مرتفع وأكبر من التكلفة المصاحبة لشراء السندات يكون المبلغ الموجه بشراء السندات كبير.

وكان هدفهم من إيجاد هذه العلاقة هو تخفيض تكلفة بقاء النقود بشكل سائل لغرض المعاملات والطوارئ من أجل الحصول على أعلى عائد ممكن.

د- نظريات فائض الاستثمار(نظريات فائض الانتاج)

وتكون المؤسسات في هذه الحالة متجهة إلى الاستثمار بكثرة؛ والقدرة الإنتاجية الفائضة تبدو بدون استخدام، مما يثبط الاستثمار ويضعف النشاط.

و من بين الباحثين، هناك باحثان مثل كالكي (Kalecki) (1935). وكالدور (Kaldor) (1940) اللذان أبرزا الخاصية الداخلية للدورات الاقتصادية. ففي مساهمته ما بين الحربين، يفسر كالدور كيف أن الدورة يتسبب فيها عدم تناسب(تباين) توقع الادخار والاستثمار، بينما يتبنى كالكي وضعية مشابهة بتفسير الدورة بواسطة التباين (عدم التناسب) الموجود بين قرار الاستثمار والاستثمار الفعلي[26].

ثم ظهرت نماذج أخرى تعتمد على فرضية عدم خطية العلاقات في الاقتصاد. ومن بين هذا النماذج التي تبنت هذا النوع من الفرضيات، نجد نماذج Hicksو Goodwin. فنموذج Hicks يفترض أن التقلبات تتميز بأنها كامنة الانفجار، لكنها محدودة من الأعلى بوجود مضائق مخنوقة ومن الأسفل بإقصاء قدرات مفرطة مع الزمن. أما Goodwin (1951) فيفترض أن دالة الاستثمار هي معجل مرن، فالاستثمار يساهم في سد الفرق بين رأس المال الفعلي والرأس المال المرغوب. وفي سنة 1967 تابع Goodwin أعماله حول التقلبات الداخلية و اقترح تكييفا لنموذج مفترس-فريسة (Proie- prédateur) لمشكلة توزيع الدخل بين الرأسماليين و العمال[27].

2.III. النظريات الخارجية

وتبحث هذه النظريات عن السبب الرئيسي للدورات الاقتصادية في بعض التقلبات أو الأحداث الخارجية عن النظام الاقتصادي، كالبقع الشمسية والفلك والحروب والثورات والحوادث السياسية والاكتشافات المنجمية للذهب ومعدلات نمو السكان والهجرات واكتشاف الأراضي والموارد الجديدة والاكتشافات والاختراعات العلمية الجديدة في الميدان التقني[28]. ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

أ- النمو الديمغرافي (سواء تعلق الأمر بحركة طبيعية للسكان أو هجرات).

ب- حوادث مناخية أو فلاحية (والتي أراد البعض ربطها بظواهر فلكية مثل اللطخات الشمسية)؛

ج- الحروب وما بعدها(مثل أزمات " تكييف الإنتاج الحربي إلى إنتاج سلمي" في 1857،1816، 1873، 1920، 1945 في الولايات المتحدة)؛

د- عوامل سياسية أو اجتماعية؛

ه- اختراعات هامة تحرك التقنيات؛

و- اكتشافات لمصادر طبيعية كبيرة.

و لقد ركز عدة باحثين ، لتفسير الدورة على نتائج انتشار الصدمات العشوائية داخل النظام الاقتصادي و هذا ما فعلاه كلا من Frisch و Slutsky سنة 1937. فإذا كان Slutsky قد أثبت في سنوات العشرينيات، أن الدورات يمكن أن تكون مسببة كلية بواسطة تراكم للأحداث العشوائية، فإنه يعود الفضل إلى Frisch، في التمييز بوضوح بين آليات انتشار الدورة، مطابق للخصائص الهيكلية للاقتصاد، و الدفوعات التي هي صدمات عشوائية و التي تصف الاحتكاكات التي تعيق الاقتصاد على بلوغ وضعيته التوازنية.

ويعارض بعض النقديين على غرار Friedman النظريات التي تعتمد على التفسير الداخلي للدورات الاقتصادية. واعتبر ان الاقتصاد مستقر عند تعرضه لذاته، ولكن تدخل السلطات النقدية يسبب الازمة. فعندما يحاول البنك المركزي اعادة تنشيط الاقتصاد في الوقت الذي يشهد فيه تباطؤ عن طريق رفع الكتلة النقدية -غالبا ما يحدث العكس- إذا أخذنا بعين الاعتبار الوقت اللازم لكي تشخص السلطات النقدية الاوضاع وتتخذ قراراتها نجد أنه مرت فترة زمنية تم خلالها تطور الدورة، ومن جهة اخرى تعتبر الفترة التي تؤثر فيها النقود على النشاط الاقتصادي غير محددة وغير مستقرة[29].

3.III. النظريات الحديثة

و في بداية الثمانينات ظهرت نماذج حديثة، تعتمد على فرضية العقلانية المثلى للمؤسسات و العائلات و تظهر وجود تقلبات مرتبطة بهيكل الاقتصاد نفسه، ومن بين أهم هذه النماذج نجد نموذج BenHabib و Day (1982) و نموذج Grandmont (1985)30، الذي يستعمل نموذج التوازن العام بين مجال زمني ذو أجيال متداخلة، ويبين أنه في غياب صدمات خارجية فإن التوازن العام في مجال زمني قابل أن يولد دورات لكل الفترات (تحت فرضيات معينة)، وديناميكية فوضوية[31].

لقد عاد الاهتمام بالدورة الاقتصادية من طرف المدرسة الكلاسيكية الجديدة بقيادة Lucas من خلال نظريات دورات التوازن العام التي تنقسم إلى نظريات الدورة النقدية ونظريات الدورة الحقيقية، هذه الأخيرة ظهرت مقاربة جديدة منافسة لها، هي مقاربة الكينزيين الجدد.

أ- دورات التوازن العام

تطور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الجديد، ابتداء من سنوات السبعينات، بقيادة كل من R.Lucasو N.Wallace و R.Barro. وقد حاولوا إيجاد أسس جديدة لتفسير الدورات الاقتصادية، من خلال نماذج التوازن العام أين يتصرف الأعوان الاقتصاديين بعقلانية في مواجهة الصدمات التي تؤثر على محيطهم (التوقعات الرشيدة)، مع فرضية الاستبدال بين الزمني في ظل معلومات ناقصة.

ويفسر Lucas، الدورات الاقتصادية كتعبير عن وضعيات توازن للأعوان العقلانيين. فإذا كانت النقود تحتل مكانة مركزية في الدورة الاقتصادية، فذلك لأن الأعوان الاقتصاديين يملكون معلومات ناقصة حولها وحول المستوى العام للأسعار، وفي حالة صدمة على عرض النقود، فإن جزء فقط من تغير المستوى العام للأسعار الناتج يتم إدراكه من طرف الأعوان كتغير في الأسعار النسبية. وهكذا فإن المركبة غير المتوقعة فقط لتغير النقود تمارس تأثيرا على النشاط الاقتصادي، لان المركبة المتوقعة لا يمكنها أن تحدث (تسبب) تشويشا معلوماتيا(إخباري). ومجمل القول مفاده أن الصدمات النقدية العشوائية فقط تجعل سير الاقتصاد مضطربا[32].

و قد تم انتقاد هذه المقاربة على أساس أنها غير قادرة على الأخذ في الحسبان مدة أو استمرار الدورة ، حيث أنه هناك تناقض ظاهر بين فرضية التوقعات الرشيدة للأعوان و فرضية تكرار الدورة ، هذا من جهة و من جهة أخرى أن الصدمات النقدية لا يمكن أن يكون لها التأثير المهم الذي يعتقده الكلاسيكيون الجدد. مما مهد الطريق لظهور نظرية الدورات الحقيقية.

ب- نظرية الدورة الحقيقية

لقد ظهرت النماذج الأولى لنظرية النظرية الحقيقية من خلال أعمال Kidland و Prescott (1982) ثم Long وPlosser (1983)، وتقترح هذه النظرية تفسيرا للدورات الاقتصادية بواسطة التغيرات(الصدمات) التي يمكن أن تتلقاها عوامل أساسية لاقتصاد ما (أذواق العائلات ، التقنيات المتوفرة ، وتخصيصات الأعوان للموارد). كما تعتبر نظرية الدورات الحقيقية أن النقود ليس لها تأثير على الاقتصاد. والصدمات يمكن أن تكون متنوعة مثل صدمات في مستويات الإنتاج والإنتاجية، صدمات في النفقات العمومية.

فإذا افترضنا حدوث صدمة ايجابية في الانتاجية في فترة زمنية معينة، فستؤدي الى ارتفاع الاجور الحقيقية، مما يحفز العمال على الزيادة في العمل . الامر الذي يؤدي الى زيادة في حجم الانتاج والاستثمار.وبالتالي الارتفاع في الانتاجية التي تؤثر على رأس المال وعائده[33].

و يتمثل مشروع منظري الدورة الحقيقية في وصف نماذج اقتصادية كلية تطبيقية ترسم التطور الدوري للاقتصاد ومن اجل هذا الهدف يشرك نموذج دالة إنتاج مع دالة منفعة بين زمنية، معادلة لتراكم رأس المال ، وعدد معين من القيود. و في هذا الإطار فإن المتغيرات الاقتصادية الإجمالية تنتج عن قرارات متخذة من طرف أعوان فرديين يعظمون منفعتهم تحت قيد مداخيلهم و إمكانياتهم الإنتاجية في نفس الوقت .

فالطريقة التي يتبناها أصحاب هذه النظرية تتلخص في ثلاث مراحل[34]:

- بناء ومعايرة نموذج توازن عام قابل للحساب الذي من خلاله يتكيف الأعوان بصفة مثلى في كل لحظة مع الظروف الحقيقية للاقتصاد وتغيراته.

- إدخال على النموذج صدمات عشوائية من اجل أن يتقلب المنتوج الناتج عن توازن النموذج بنسب قابلة للمقارنة مع تقلبات الناتج الداخلي الخام للاقتصادالفعلي.

- التحقق من أن التقلبات المقدمة من طرف النموذج المتعلقة بالأجور، العمل، الاستثمار، الاستهلاك .... الخ، تعيد رسم تقلبات متغيرات الاقتصاد الحقيقي. وعندما تكون هناك ملاءمة، فإن النموذج يعتبر ممثلا للاقتصاد،ومنطقيا، فإن فرضية الدورات الخارجية تكون محققة.

كما انتقلت نظرية الدورة الحقيقية إلى المستوى الدولي، حيث قام بعض المنظرين في نهاية الثمانينات ببناء نماذج نظرية تتركز على الانتقال الموجب للتقلبات الدولية المولدة بواسطة صدمات الإنتاجية المحلية.

لكن و بعد أن عرفت نظرية الدورة الحقيقية نجاحا في سنوات الثمانينات، ثم انتقادها بعد ذلك، حول التقنيات التي تستعملها لتعديل نماذجها حسب المعطيات الإحصائية، وحول أنها لا تعطي أهمية للنقود .

ج- مقاربةالكيتريين الجدد:

لقد ظهرت خلال سنوات الثمانينات مقاربة منافسة لمقاربة الدورة الحقيقية، إنها مقاربة الاقتصاد الكلي الكيتري الجديد.

لقد قام بعض الباحثين البعد كيتريين بإعداد نماذج للدورات الداخلية، هذه النماذج تربط سيرورات التراكم الحقيقي مع سيرورات الاستدانة وتبحث عن الأخذ في الحسبان عدم استقرار اقتصاديات السوق. لكن الكلاسيكيين الجدد يرفضون تماما هذا النوع من المقاربات و يلحون على أن كل مقاربة للدورة يجب أن تأخذ في الحسبان فرضيات النظرية الاقتصادية الجزئية، وبالخصوص أن كل نظرية للدورة يجب أن تأخذ كنقطة بداية السلوكات الفردية المثلى: الأعوان ، المؤسسات و العائلات يقومون بتوقعات عقلانية و الأسواق المتنافسة تكون دائما في توازن. إجابة الكيتريين الجدد تتمثل في إدماج انتقادات الكلاسيكيون الجدد في تحليلهم، لكن مع الاحتفاظ ببعض الأفكار الأساسية لكيتز- أي إدماج التحليل الاقتصادي الجزئي في إطار كيتري لعدم الاستقرار. فنقطة البداية لهم هي الاعتراف بأنه في اقتصاديات السوق، المعلومات ناقصة (غير كاملة) وغير متناظرة. حيث أن عدة نماذج لـــ Wood ford في 1987 و 1988 تأخذ كنقطة بداية تفريق الأعوان و وجود قيد للتمويل سوف يكونون مصدر لعدم الاستقرار كما اقترح Green Wald و stiglitz في 1993 نموذجا نجد داخله أن آليات تقنين القرض و الكره. بالنسبة لخطر المؤسسات والبنوك يلعبان دورا محددا في ظهور الدورة[35].

IV- الخلاصة :

من خلال هذه الدراسة تم عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالدورات الاقتصادية والازمات الاقتصادية، وكذلك استعراض أهم النظريات المفسرة لها، وقد خلصنا الة جملة النتائج الموالية:

- تتميز الدورات الاقتصادية بجملة من الخصائص: كخاصية الدورية او التعاقب شبه المنتظم وتختلف مدتها حسب نوع الدورة.
- ان مراحل الدورة الاقتصادية متماثلة بالرغم من اختلاف مدتها وحدتها حيث تتكون من أربعة مراحل هي: الرواج، الركود، الكساد والانتعاش، الأمر الذي أثار الجدل النظري حول تفسير حدوثها، فاختلفت المدارس الاقتصادية في تحديد العوامل المسببة لها.
- حسب Joseph Schumpeter فإن الدورة الاقتصادية تتحدد في الفترة التي تمتد فيها بناء على الانتقال من قمة الى القمة الموالية أو من القاع الى القاع الموالي. وتتنوع الدورات الاقتصادية حسب معيار مدتها الزمنية الى ثلاثة انواع: الدورة الصغرى (Kitchin)، دورات الاستثمار الثابت (Juglar)، والدورات الطويلة، (Kondratieff)، وهناك دورات أخرى (دورات البناء والدورات الزراعية). حيث يرجع السبب الرئيس لاختلاف مددها الى انها غير ناتجة عن نفس الظروف.
- يجمع أغلب الاقتصاديين على أن الدورات الاقتصادية شيء متأصل في الاقتصاديات الرأسمالية،وهي ظاهرة عادية، إلا أن المشكل يكمن في عواقب وخيمة خاصة على الاقتصاديات الرأسماليةكالدخول في أزمة كساد كبيرة.
- يستند العديد من الاقتصاديين في تقسيمهم للأزمات الاقتصادية الى جملة من الخصائص أهمها: ضرورة ظهورها في سياق الدورة الاقتصادية، إضافة إلى عمقها وابعاد تأثيرها الاقتصادي المحلي ومدى شموليتها لكل القطاعات الاقتصادية. وبناء على هذه الخصائص يمكن التمييز بين الأزمات الدورية والوسيطة والهيكلية.
- إن الاختلافات العديدة في الدورات الاقتصادية سواء من حيث تكرارها أو من حيث شدتها وما تخلفه من أزمات خاصة على الاقتصاديات الرأسمالية، أدت بالعديد من الاقتصاديين إلى تقديم تفسيرات عديدة مبنية على أسس نظرية مفادها توضيح الأسباب الحقيقية الدافعة لحدوث هذه التقلبات والأزمات، حيث يعتقد البعض أن أسبابها تكمن في جملة من العوامل الداخلية (عرض النقود، الابتكارات الحديثة والافراط في الاستثمار). بينما يرجع البعض الآخر أسباب الأزمات والدورات الى عوامل خارجية (الظروف المناخية والحروب). ويذهب جزء آخر من الباحثين إلى تبني النظرية الحديثة التي تمزج بين هذين التيارين.

- الإحالات والمراجع

[1]عدنان داود محمد العذاري وجواد كاظم البكري (2010)، **اكتشاف الدورات الاقتصادية الامريكية**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، ص 14.

[2]Douglas A.Ruby (2003), **Business cycles**, New York, P 32.

[3] Kalasopatan Cynthia et Letondu François (Juin 2008), **les cycles économiques**, revue problèmes économiques, n° 2949, P 41.

[4] عدنان داود محمد العذاري وجواد كاظم البكري، مرجع سبق ذكره، ص 26 نقلا عن فؤاد مرسي(1990)، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 415.

[5] نشأت عبد العزيز(2010)، **الازمة المالية العالمية: من الاقتصاد الحقيقي الى الاقتصاد الوهمي**، مكتبة الآداب، القاهرة، ص 41.

[6] موسى ادم عيسى(1993)، **آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي**، مجموعه دلةالبركة، جدة، ص ص 211،212.

[*] عبر عن مصطلح الدورة الاقتصادية بمصطلحات مرادفة: دورة الاعمال، الدورات العينية، التقلبات الاقتصادية، الازمات، الدورات التجارية.

[7] رجاء خضير عبود موسى الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، نقلا عن هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 135، على الخط: http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359(تاريخ الزيارة 2017/09/12)

[8] عدنان داود العذاري وجواد كاظم البكري، **مرجع سبق ذكره**، ص 27 (بتصرف).

[9]دحمان بواعلي سمير والبشير عبد الكريم (2016)،**نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية -دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 8 (15)، ص6 (بتصرف).

[10]Douglas A Ruby (2003), **The business cycle**, university of Alabama, United states, P 18.

[11]Joseph Kichin(1923),**Cycles and Trends In Economic Factors**, Review of Economics and Statistics, vol. 5(n° 1),P10.

[12]Ibid., P10

[13]Christina D. Romer, **Business Cycles**, The concise association, Encyclopedia of economics, united states,Online: http://www.econlib.org/library/Enc/BusinessCycles.html(Visited 12/02/2014)

[14] حاج موسى نسيمة(2009)، **الازمات المالية الدولية واثارها على الاسواق المالية العربية: مع دراسة حالة ازمة الرهن العقاري**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس ، ص4.

[15]EricBosserelle (2004), **Dynamique économique : croissance - crises – cycles**,Gualino édition, Paris, P 213.

[16] أحسن طيار (2005)، **تأثير الظروف الاقتصادية على المؤسسة دراسة إحصائية باستعمال طرق التحليل الطيفي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سكيكدة، ص 5.

[17] رجاء خضير عبود مسى الربيعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[18] دانييل ارنولد (1992)، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، **تحليل الازمات الاقتصادية الأمس واليوم**، المؤسسة الجامعية، بيروت، ص ص 11-12.

* تجدر الاشارة الى عدم جدوى الحاق صفة الظرفية حيث أن مصطلح "الأزمة الظرفية" la criseconjoncturelالشائع لدى بعض الباحثين يحمل في طياته هذه الصفة لأن الأزمة هي دائما ظرفية في مدتها مادام هذه الأخيرة لا تتجاوز بضع الشهور و إن تجاوزت بضع الشهور لتصل إلى سنة فما فوق يسمح الأدب الاقتصادي بتسميتها بالأزمة الهيكلية لأن آثارها أصبحت مؤثرة في المستقبل الاقتصادي بكل قطاعاته .

[19]صلاح الدين طالبي (2010)، **تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية الأزمة الحالية وتداعياتها**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص 5.

[20] ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 150.

[21] رجاء خضير عبود موسى الربيعي، **مرجع سبق ذكره** ص 15.

[22] هايل عبد المولى طشطوش، **النظريات النقودية ودورها في تفسير الدورات الاقتصادية**، ص 7، على الخط:http://iefpedia.com/arab/wp-content/...9%88%D8%B4.doc(تاريخ الزيارة: 2017/05/05)

[23] مجداب بدر العناد، **الازمة المالية العالمية**، مقال متوفر على الخط: http://www.kantakji.com/media/9055/23.pdf(تاريخ الزيارة: 2017/12/25)

[24] هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[25] المرجع نفسه، ص 14.

[26]EricBosserelle, **Op.cit**. , P 41.

[27]Ibid, P 42.

[28]ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 149.

[29] حاج موسى نسيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[30]EricBosserelle, **Op.cit.** , P 42.

[31]Muet P.-A .(1994), **Croissance et Cycles : Théories Contemporaines**, Economica, Paris, 1994, P 91.

[32]EricBosserelle, **Op.cit.** , PP 93-94.

[33] حاج موسى نسيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

[34]EricBosserelle, **Op.cit.** , P 98.

[35]Ibid , P106 - 109 .